شراء الأراضي.. دفع فاتورة لصعود قطار الموت

700 قطعة معدنية تحولت إلى سكاكين حادة صنعها نزلاء إصلاحية صنعاء

# 41 ألف جريمة جنائية نتجت عنها وفاة وإصابة مايقارب 20 ألف شخص

الثورة / وائل شرحة

كشفت وزارة الداخلية عن أن عدد الجرائم التي حدثت العام الماضي بلغت نحو (41,108) جرائم, منها (38,249) جريمة جنائية و(2,859) حادثة غير جنائية نتج عنها وفاة 3,758 شخصاً وإصابة 16,121 شخصاً بعموم محافظات الجمهورية.. منوهةً بأن المتهمين بإرتكاب تلك الجرائم بلغ عددهم (50947) متهما ضبط منهم (44064) متهما.

وأشار تقرير صادر عن وزارة الداخلية, حصلت "الثورة" على نسخة منه إلى أن الأجهزة الأمنية ضبطت (31,737) جريمة من إجمالي عدد الجرائم الجنائية و بنسبة ضبط (٨٣,٠٪).. ولفتت الداخلية إلى أن هذه الحوادث نتج عنها وفاة (2,625) شخصاً بينهم (169) أنثى و إصابة (14,878) شخصاً منهما (1,150) أنثى وكذا خسائر مالية تقدر بـ(10,836,559,762) ريالاً.

وبحسب التقرير, فإن الأسلحة النارية احتلت المرتبة الأولى في أدوات إرتكاب الجرائم يليها السلاح الأبيض, بينما احتلت النزاعات الشخصية أعلى مراتب الدوافع والأسباب التي أدت إلى ارتكاب الجريمة يليها دافع كسب المال..

وقال التقرير إن الحوادث الجنائية ارتفعت بنسبة ١٦,٧٪ عن الحوادث الجنائية التي شهدها عام 2012م.. منوهاً بأن كل (13) دقيقة و(44) ثانية تقع wجريمة واحدة.. وذلك بمعدل (105) جرائم في اليوم الواحد.

وأكد التقرير على أن الحوادث غير الجنائية خلال العام الماضي بلغت ما يقارب (2859) حادثة نتج عنها وفاة (1,133) شخصاً بينهم 219 أنثى, وإصابة (1,243) شخصاً بينهم (226) أنثى بينما الخسائر البشرية فقد قدرها التقرير بـ(610,671,250) ريالاً.. وبينت إحصائيات التقرير أن المعدل الزمني لوقع الحادثة الواحدة هو (3) ساعات و(3) دقائق و(50) ثانية.

الثورة
قضايا وناس
الأحد: 15 جمادى الأولى 1435هـ 16 مارس2014م العدد 18014
Sunday : 15 Jumada Alawla 1435 - 16 March 2014 - Issue No. 18014





# لصوص السيارات.. العبور الآمن

## الداخلية: 2043 سيارة مسروقة استردت منها 483 العام الماضي

تحقيق | وائل محمد

**قدم من محافظة حجة إلى العاصمة صنعاء لزيارة أحد أقاربه الساكنين بالأمانة على متن سيارته التي لم يمض على شرائها شهرا واحدا.**
**كان ينوي أن ينقل عائلته من القرية إلى عاصمة الوطن لكن ما أستقبل به أو ما لحق به في مساء اليوم الثاني من وصوله صنعاء أجبره على التراجع فيما كان يعزم على فعله.**
**صدام الخياطي تم سرقة سيارته (نوع هيلوكس) من باب منزل أبن عمه منتصف الليل.. لم يفقد الأمل في استعادتها ولم يصدق ما حدث أيضا.**

بلغ عمليات أمن الأمانة بحادثة السرقة كي يعمم البلاغ على كل المناطق والنقاط والمداخل الأمنية ليتم ضبط السارق قبل أن ينجاح في إخراجها من أمانة العاصمة.

ظل أيام وأمله كبير في استعادة سيارته عبر رجال الأمن.. لكنه قرر البحث عنها بشوارع المدينة والسفر أيضا إلى بعض المحافظات التي يتجه السرق إليها لبيع السيارات المسروقة.

يقول جميل الخياطي : ابن عم الضحية كان الجوف أول المحافظات التي اتجهنا إليها للبحث عن السيارة وبعد ذلك عمران لكن دون فائدة أو أي شيء يذكر عنها سوى أننا بذلنا جهدا فوق طاقتنا أثناء البحث وكذا خسارة ما يقارب 500 ألف ريال.

ويضيف "أثناء سفرنا كنا نسأل رجال الأمن المرابطين في النقاط الأمنية عن البلاغ الذي قدمناه لأمن الأمانة إلا أننا تفاجأنا بعدم وصول تعميم إلبلاغ إليهم.

الخياطي ليس إلا واحدا من مئات الضحايا الذين سرقت سياراتهم ومركباتهم بمختلف أنواعها وأحجامها وفي ظروف غامضة لم يجدوا لها أي تفسير".

تقرير إحصائي صادر عن وزارة الداخلية كشف عن أن عدد السيارات التي تم سرقتها العام الماضي بلغت نحو (2043) استرد رجال الأمن منها (483) سيارة لتبقى (1560) سيارة مسروقة رهن متابعة أجهزة الشرطة.

وأشار التقرير إلى أن أمانة العاصمة احتلت المرتبة الأولى بعدد 740 سيارة وبنسبة 57 % من إجمالي السيارات المسروقة، فيما احتلت المرتبة الثانية محافظة صنعاء بعدد 104 سيارات لتأتي في المرتبة الثالثة محافظة عدن بإجمالي 91 سيارة وغيرها من محافظات الجمهورية.

في يناير من العام الجاري ضبطت شرطة منطقة شعوب بأمانة العاصمة عصابتين متخصصتين بسرقة السيارات وذلك من خلال عمليات ضبطية منفصلة.

وفي فبراير المنصرم من العام الحالي أيضا تمكنت شرطة بني الحارث بأمانة العاصمة من ضبط أشخاص أثناء محاولتهم سرقة سيارة أجرة بالقوة وذلك بعد استدراج السائق إلى إحدى الشوارع الخالية من السكان والمارة.. واعترف المتهمون خلال التحقيق معهم بارتكاب العديد من عمليات سرقة سيارات الأجرة بالقوة.

الشهر الماضي شهد أيضا حالة ضبط لأحد المتهمين بسرقة السيارات، ويقول مدير منطقة شعوب العقيد عبدالكريم السامعي أن المتهم اعترف خلال التحقيق معه عن سرقة ما يقارب 72 سيارة مختلفة النوع والحجم وبيعها بأرخص الأثمان.

نسبة ارتفاع سرقة السيارات التي أشار إليها تقرير الداخلية ليست بسيطة يمكن تجاهلها والمرور عليها مرور الكرام دون الالتفات والبحث عن الأسباب والعوامل التي ساهمت وساعدت في ارتفاع نسبة جرائم سرقة السيارات وكذا الظروف التي شجعت هذه العصابات والأشخاص في التمادي وعدم الخوف عند تنفيذ عمليات السرقة.

مختصون: غياب الحزام الأمني وعدم إغلاق معارض بيعها أسباب وراء ارتفاع الظاهرة

مدير منطقة شعوب العقيد عبدالكريم السامعي ذكر لنا العوامل والأسباب التي ساهمت في ارتفاع سرقة السيارات بقوله: سهولة الخروج من منافذ العاصمة بالسيارات المسروقة وكذا وجود أسواق ومعارض مشهورة ومعروفة تستقبل هذه السيارات وتقوم بشرائها من السرق وهي تمارس عملها منذ زمن وبأكثر من محافظة، بالإضافة إلى الفقر والبطالة وسط المجتمع وضعف الإجراءات الأمنية وغياب الحزام الأمني.

وبحسب العقيد عبدالكريم السامعي فإن رجال الأمن تمكنوا من ضبط المتهمين بجرائم سرقة السيارات من خلال البحث والتحري والمتابعة حتى يلقى القبض عليهم والتحقيق معهم وإحالتهم إلى النيابات العامة لاتخاذ الإجراءات اللازمة والقانونية.. مشيرا إلى أن بعض المتهمين يعترفون من خلال التحقيق معهم بأسماء أشخاص آخرون شاركون في تنفيذ عمليات سرقة السيارات.

وقال العقيد السامعي" من خلال البلاغات التي تصلنا فإن سيارات الهيلكس والفيتار وكذا السيارات القديمة من أكثر المركبات التي تتعرض للسرقة وذلك لسهولة فتحها والحديث عن وضع حد لهذه الظاهرة يتطلب جهود كثيفة وكبيرة من قبل عدد من الجهات المختصة وكذا المجتمع.. وحول الحلول قال مدير منطقة شعوب لابد من أن يكون هناك حزام أمني على العاصمة والمحافظات ولابد أيضا أن تتخذ كل الجهات المسؤولة قرارات وإجراءات صارمة وحقيقية لحل المشكلة".

وتكون وزارة الداخلية في مقدمة تلك الجهات والتي يفترض بأن تقوم بضبط الأشخاص الذين يقومون بشراء السيارات المسروقة وإغلاق معارضهم ومحلاتهم وتقديمهم للعدالة ليكونوا عبرة للآخرين وإذا تم ذلك فإننا أنجزنا خطوة كبيرة للحد من هذه الظاهرة وسيظل السارق حائرا ويبحث عن طريقة تخلصه من السيارة المسروقة عندما لا يستطيع بيعها لأصحاب المعارض التي تمارسها تجارة السيارة المسروقة.

ويضيف العقيد السامعي" من الحلول أيضا أن يتم إحالة من تم ضبطه بتهمة سرقة سيارة إلى النيابات الجزائية بدلاً من النيابة العامة لاتخاذ ضدهم عقوبة رادعة لأن المتهمين يستغلون بعض الثغرات والفقرات القانونية أمام النيابات العامة لتخفيف العقوبة، بالإضافة إلى التزام نيابات السجون المركزية بإبلاغ أجهزة الأمن عند إطلاق سراح أي متهم بارتكاب جريمة السرقة ليتم متابعته ومراقبته حتى لا يعود لممارسة ما كان قبل سجنه".

الأمن والمجتمع

عقيد / عبدالغني علي الوجيه

## المجتمع الجديد

سنة الله في الكون اقتضت أن يكون بعض العمل مرتبطاً بالجماعة, لا يستطيع الواحد منفرداً أن يقدم فيه الكثير ومن ذلك العمل الأمني الذي هو لأجل المجتمع كله وليس لفرد أو بعض أفراد فقط, وسبق أن قلنا إن الاستراتيجيات الحديثة في العمل الأمني انتهجت استراتيجية (( الشرطة المجتمعية )) كحل لمواجهة تفشي الجريمة بفعل التقدم التكنولوجي الذي خدم المجرم كثيراً إذ توفرت له الميكنة التي سهلت عليه ارتكاب الجرائم من على بعد وارتكابها مع إخفاء آثارها فلا يكون عليه دليل يدينه وسهلت التخطيط والتربيط الذي يمكن العصابات الإجرامية والإرهابية من تنفيذ جرائمها دون علم الشرطة.

في بلادنا حدثت اختلالات أمنية كبيرة لا يتسع المجال للحديث بإسهاب عنها وعن أسبابها في هذه العجالة لكن ما سمعه جميع الناس وتردد بكثرة إلقاء اللوم على وزير الداخلية الأسبق بكل تلك الإختلالات , وسواء صدقت تلك التكهنات أو لم تصدق فنحن اليوم أمام مرحلة جديدة بعد صدور قرار فخامة رئيس الجمهورية يوم أمس الأول بتعيين وزير جديد للداخلية , مرحلة سيظهر معها الصادق في البحث عن أمن الوطن الذي نفتقده ويظهر معها أيضا المتعلق بأحجيات المنمق من القول الذي ظاهره الخوف على أمن الوطن وباطنه الاستهزاء بعقول الناس واستغلال الارتباك الفكري الذي عليه كثير من أفراد المجتمع , والفئة الأخيرة هم من فقدوا نعمة الخوف من الله في قلوبهم فأصبحت ( قلوبهم ) أقسى من الأحجار لأن بعض الحجارة قال الله تعالى فيها ( وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء وإن منها لما يهبط من خشية الله ).

الوزير الجديد سيكون بحاجة إلى عون المجتمع له وبالتأكيد عون كل رجال الشرطة قبل ذلك , لكن المجتمع يمتلك اليوم من الوسائل ما يستطيع به ( إجبار ) الشرطة على الأداء الكامل لواجباتها بالتواصل مع المفتش العام وإداراته المتخصصة التي ستكون ذراع الوزير لمعرفة وقياس الرأي العام وستكون ذراعه لمحاسبة المقصرين في أعمالهم ومحاسبة المتجاوزين لصلاحياتهم , هكذا يستطيع المجتمع أن يكون هو الرقيب وعليه واجب التعاون الكامل بسرعة الإبلاغ عن كل حادثة أو جريمة أو حالة اشتباه.

وهكذا يستطيع الوزير الجديد أن ينهض بالعمل الأمني لتختفي معه كل مظاهر الخوف وكل أسباب الجريمة .

### لمعالي الوزير الجديد :

بعد تضرعنا لله سبحانه أن يكون لكم خير عون في مهامكم نذكركم أن أمن الناس وأمن البلد مسئولية تتحملونها أمام الله سبحانه , ونصحي لكم أن لا تسكتوا عن كل من يخفق في القيام بواجبه ممن تولوا معكم المسؤولية , حاسبوهم بقدر المسؤولية التي عليهم وبقدر الصلاحيات التي منحت لهم .

### للمجتمع بكافة أفراده ومؤسساته وهيئاته :

إذا أخفق المجتمع هذه المرة فلن يشفع لنا القول إننا بحاجة إلى وزير جديد لأننا حينها نكون قد تأكد لنا أننا بحاجة إلى مجتمع جديد.

### همسة أمنية :

تكثر حالات اغتصاب الأطفال والأسرة هي السبب الأول فيها بانشغالها عن الأطفال وعدم متابعتها لأطفالها , أين يذهبون ومع من يقضون أوقاتهم . خصصوا من أوقاتكم ما يكفي لتربية أطفالكم فهم عماد المستقبل .
دام اليمن ودمتم بإذن الله سالمين :)

قائد شرطة الدوريات الراجلة –سابقاً
alwajih@yahoo.com

# الطفولة تئن على الرصيف

عبدالناصر الهلالي

بعد أن عجز عن إيجاد مكان ينام فيه.. ألقى بجسده الصغير على هذا الرصيف الملتهب نهاراً.. هذا الطفل الذي رفض يحدثني عن اسمه على مدار النهار يبحث له عن كسرة خبز من الخيرين أيام كثيرة.. وأنا أشاهده أمام هذه البوفية، أو تلك.. ملابسه المهلهلة والمتسخة على الدوام تحمل حجم البؤس الذي يعيشه هذا الطفل، وكل ما أعرفه عنه أنه يعيش حياة التشرد، لا مأوى يحتوي جسده، ولا قلب يضم ألمه، ولا بشر يخفون عليه.. الكثير من البشر تحولوا في مثل هذه الحالات إلى ذئاب تنال من الطفولة ولا تدعها وشأنها على الأقل.

مرت السادسة صباحاً، واشتد حر الشمس الطفل يزخ في نوم عميق على رصيف في شارع المطار.. هكذا، دون أن يفترش تحته شيئاً، وما كان يلتحفه هو الشمس، وكأنه يستبدل برد المساء الذي جمده على ذات الرصيف بحرارة الشمس.

كان الناس يمرون من جواره، وكأنه كتلة اسمنتيه كأي جماد لا يحدثون.. منظر مألوف أو ليس الوحيد لكي يثير الفضول عن أحد، وما ألفه الناس اكتفوا بإلقاء نظرة غير مكترثة لما ينام على الأرض أو يئن في الرصيف.

بالفعل أطفال كثر (ذكور وإناث) يفعلون الأمر ذاته، ما يذكره الناس فيما بعد أن الجرائم التي يرتكبها الأطفال.. يتركون ما يتعرضون له أثناء نومهم على الرصيف من أذى، وتحرش، واختطافات واستغلال جنسي.. الذئاب ينهشون الطفولة، وكل ما تستطيع الجهات الرسمية فعله هو إحصاء المأساة، التي تتوزع بين المحافظات.. المأساة التي تتسرب من المنازل الفقيرة إلى الأرصفة الظالمة.. يتحدثون عن جرائم يرتكبها الأحداث.. ويرجعون ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية، ولا يفعلون شيئاً من اجل هؤلاء يقرون أن الكثير من الأطفال المشردين يستغلون في التسول، والسرقة والجنس.. لا يبحثون عن المجرمين الحقيقيين الذين يستغلون الأطفال في الجريمة.. لا يقبضون على أحد.

إحصائية وزارة الداخلية تحدثت عن (2606) طفلاً ارتكبوا جرائم مخالفة للقانون كالسرقة، والقتل والتسول، والإيذاء، وقالت الإحصائية عينها أن (2268) طفلا اعتدي عليهم في جرائم شتى، لكن الجهات تلك لا تخبرنا عن القبض على مجرم واحد من تلك العصابات التي تستغل الأطفال.. بمعنى أوضح يحضر الأحداث كمجرمين.. ويغيب المجرم الحقيقي في حالة كهذه.

الجهات الرسمية تتحدث أيضاً أن الإحصائية الكبيرة تلك ناتجة عن الأوضاع الاقتصادية والفقر الذي تعيشه الأسرة في الوقت الذي نرى تلك الجهات بمختلف مسمياتها تشتري السيارات الفارهة بمئات الملايين، وهذا الطفل النائم على الرصيف، وغيره كثيرون في كثير من الأوقات لا يجدون كسرة الخبز التي تضمن لهم البقاء على قيد الحياة.

وبحسب المنظمات العاملة في اليمن فإن نسبة الفقر تتجاوز الـ(50%) ونصف الأطفال يعانون من سوء التغذية، وعلى أساس هذه المؤشرات يأتي دعم المنظمات الدولية، وبدلاً من تخفيف نسبة الفقر، وإنقاذ جزء بسيط من الذين يعانون من سوء التغذية تتسع دائرة الفقر، وتزداد حالات الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية.

هذه المفارقة ببساطة تحمل معنى واحدا هو الاستحواذ على أموال الداعمين لأشخاص محدودين في بعض الجهات الرسمية.

الطفل الذي يظهر في هذه الصورة لا يعلم بما يحدث.. لا يعلم بما يفعله الرسميون من وراء معاناتهم، ونومهم على الرصيف.. كل الذي يدركه جيداً أنه بدون أسرة، بدون مأوى، وبدون طعام.

أطفال بالعشرات يختطفون شهرياً، وأطفال بالعشرات يُغتصبون شهرياً، وأطفال يستغلون بالعشرات يومياً في أعمال مجرمة قانوناً.

نظرة تمعن، ونظرة إحساس تجاه هؤلاء الملائكة المعذبين في الأرض، لا محالة أنها ستخفف من معاناة الأطفال.. فكروا جيداً في الأمر.